

بحيرة بنزرت : نظام الاستغلال والجماعات البحرية المحلية.

عماد صولة

المعهد الوطني للتراث.

لئن كانت ملامح التنظيمات الاجتماعية والسياسية لا تتفصل عمّا تفرضه البيئة الطبيعية من معطيات تقتضي تكيفات خاصة كما صار معروفا في سياق الاتجاهات البيئية الثقافية، فإنّ أشكال التكيف وحدودها في البيئة الواحدة ليست هي نفسها دائما بالنسبة إلى مختلف الجماعات فضلا عن اتخاذها مسارات تطوّر مختلفة. وإذا أخذنا الصيد كواحد من نماذج التكيف الأساسية حسب التقسيم الكلاسيكي للنشاط الاقتصادي في المجتمعات ما قبل الصناعية، فإنّ ارتباطه بالمجال البحري ليس مطلقا، كما أنّ وجوده تحكمه أحيانا اعتبارات لا علاقة لها بالمعطى البيئي في حدّ ذاته بقدر ما تملّحها استراتيجيات سياسية وعسكرية خارجية تفقد المجموعات المحلية علاقتها الطبيعية المألوفة بمحيطها كما حدث مع دخول الاستعمار الذي هيمن على المجال البحري ليخلخل البنى التقليدية التي كانت تستند إليه، ويفرض أشكالا جديدة من الاستغلال أعطت أبعادا أخرى للعلاقة بين اليابسة والماء وبين الجماعات المحلية ومرجعياتها البيئية. وتقدّم بحيرة بنزرت التي أثارت حولها انتباه الرحالة والجغرافيين لوفرة أسماكها ونظامها البيئي المتفرد نموذجا للعلاقة بين المعطى الطبيعي ونمط الحياة المتصل به، سواء في سياقها التقليدي حيث الجماعات المحلية المنطوية على ذاتها، أو في سياقها العصري المرتبط بالاستعمار والذي تكرّس

فيه التدخل العنيف للعوامل الخارجية، وهو تغيّر أدى إلى إعادة تشكيل المجال وفي الوقت نفسه إعادة صياغة ملامح الجماعات المحلية المرتبطة به.

1- بحيرة بنزرت : المجال الجغرافي والمتمن التاريخي

- البحيرة جغرافيا :

تؤلف البحيرة حوضا كبيرا يتخذ شكلا بيضويا على مساحة 120 كلم²، ويبلغ طولها الأقصى من الغرب إلى الشرق 15 كلم في حين لا يتجاوز عرضها من الشمال إلى الجنوب 11 كلم⁽¹⁾. مياهها هادئة وتساوي ملوحتها ملوحة مياه البحر الذي ترتبط به عبر قنال شبّهه القدامى بالنهر العظيم ويصل طوله إلى 7 كلم.

كما تتّصل البحيرة ببحيرة إشكل عبر واد تينجة أو سيدي حسّون حسب التسمية المحلية الذي يمتد حوالي 5 كيلومترات ويؤمّن تبادل المياه بين البحيرتين على مدار السنة حسب مستوى المياه في إشكل التي ترتفع شتاء بفضل الوديان التي تصبّ فيها، فتدفع بما زاد عن سعتها لتصبّ في بحيرة بنزرت. وعندما ينخفض منسوب الوديان أو ينعدم بين شهري ماي وديسمبر⁽²⁾ يتقلّص مخزون المياه بإشكال فتدفع إليها بحيرة بنزرت بكميات من مياهها المالحة، وهكذا دواليك يتمّ تبادل المياه بين البحيرتين ضمن نظام تعديلي يكفل استمرار الحياة البحرية فيهما. كما تصبّ مباشرة في بحيرة بنزرت مجموعة من الوديان منها واد قنيش وواد بن حسين وواد المرازيق. وبهذا فالبحيرة هي جزء من منظومة بيئية دقيقة ومركّبة يؤدّي المساس بأحد عناصرها إلى التأثير في المنظومة ككلّ كما حدث عندما بادرت الإدارة الاستعمارية بحفر القنال وتوسيعه قبل أن تتألى التدخّلات التي ضاعفت انجراف السواحل وتعرّيتها.

1) Bonniard (F.), *La Tunisie du Nord, Le Tell septentrional, Etude de géographie régionale*, Paris, 1934, pp. 195-196.

2) Bonniard (F.), «Les lacs de Bizerte, Etude de géographie physique», in *Revue Tunisienne*, N°17, 1934, p.131.

- البحيرة في المصادر التاريخية :

إذا استبعدنا البقايا الأثرية القديمة المنتشرة على ضفاف البحيرة لا سيما من الناحية الشمالية حيث رأس الشعرة الواقعة شرقي منزل عبد الرحمان والناحية الجنوبية انطلاقاً من مزار سيدي عبد الله (وراء مصنع الفولاذ بمنزل بورقية) بوصفها شواهد مادية على حضور بشري ارتبط بهذا المجال واعتمدنا فقط المدونة المكتوبة، وجدنا اهتماماً لافتاً ببحيرة بنزرت لدى الجغرافيين والرحالة حتى أنها تغطي على ما سواها من مظاهر الطبيعة والعمران الأخرى في المنطقة.

ويمكن اعتبار نصّ "بلين الشاب" Pline Le Jeune في القرن الأول للميلاد بمثابة النصّ التأسيسي في التعريف بـ Hipponites Lacus حسب التسمية القديمة للبحيرة في الفترة الرومانية حيث جاء فيه " يوجد بإفريقيا مستعمرة Hippone (بنزرت) وهي قريبة جداً من البحر ومجاورة لبحيرة قابلة للملاحة مصّبها يشبه نهراً عظيماً يتغيّر تيّار المياه فيه حسب حركة المدّ والجزر، بحيث يصبّ حيناً في البحر وأخرى يعود إلى البحيرة" (3).

وقد رسم لوحة لأجواء المتعة والترفيه في البحيرة أين كان الناس على اختلاف فئاتهم العمرية يتجهون إليها، تجذبهم لذات الصيد والصنارة والسباحة ومرح الأطفال (4)، ناقلاً القصة الطريفة المتعلقة بالطفل والدلفين التي انتشرت في كل أنحاء المستعمرة (5).

ولم ينقطع ذكر البحيرة خلال الفترتين الوسيطة والحديثة، إذ تواتر وصفها مع تكرار واضح للمعطيات نفسها بما أنّ بعضهم لم يعتمد المعاينة المباشرة وإنما نقل عن غيره. وأقدم النصوص الجغرافية في الفترة الوسيطة هو نصّ ابن حوقل المتوفى سنة 977 م والذي جمّع فيه بيانات مهمة لا تخلو من الطرافة، من ذلك قوله " ولها واد عجيب يخرج فيه في كل شهر نوع من السمك، وإذا أهل الهلال لا تجد من ذلك النوع واحدة ويظهر غيره (6).

3) Pline (Le Jeune), *Lettres*, tome III, Paris, 1959, p.132.

4) Ibid.

5) Ibid.

(6) ابن حوقل (أبو القاسم)، كتاب صورة الأرض، ليدن، 1967، ص 74.

ثم يأتي البكري في القرن الموالي (الحادي عشر ميلادي) ليهتم بنقل ما هو عجيب من البحيرة ولكن ليس في نظامها الإيكولوجي، وإنما في طريقة الصيد فيها المعتمدة على أنثى البوري⁽⁷⁾.

أمّا الإدريسي المتوفى سنة 1166م فأعتبر البحيرة من أعاجيب الدنيا مستعيدا ما ذكره سابقوه من تعدّد الأسماك بها على عدد أشهر السنة قبل أن يقدّم قائمة بأسماء أسماك البحيرة حسب اصطلاحات عصره وهي البوري والقاجوج والمحل والطنلنط والأسمر والأشلينيات والشلبة والقاروص واللّاج والجوجة والكحلاء والطنفلو والقلّا⁽⁸⁾.

ومع شريف الوزان أو ليون الأفريقي تتوسّع المعلومات لتشمل إشارات إلى التجمّعات البشرية على ضفاف البحيرة ونمط الحياة حولها وعلاقة المنطقة المحيطة بها بالسلطة المركزية⁽⁹⁾، وذلك قبل الوصول إلى الرحالة الأوروبيين الذين لم يكن باستطاعتهم تجاهل البحيرة في حديثهم عن جهة بنزرت، ولعلّ من أبرزهم "قيران" Guérin الذي زار البلاد سنة 1860، حيث أشار إلى الوفرة غير العادية للأسماك، لا سيما من نوع البوري، ببحيرتي بنزرت وإشكّل، ووصف "الدرّين" أو ما سمّاها "الغرف الكبيرة" المستخدمة في الصيد⁽¹⁰⁾، وهي الصورة عينها التي كان قد نقلها المؤرّخ والقنصل الفرنسي "بليسيا" Pellissier في وصفه لمملكة تونس⁽¹¹⁾.

ورغم أنّ جانبا كبيرا من وصف البحيرة في الفترة الوسيطة، وحتى الحديثة، لا يكاد ينفصل عن "ولع الجغرافيين العرب بكلّ ما هو خرافي

(7) البكري (ابو عبيد)، المسالك والممالك، الجزء الثاني، الدار العربية للكتاب/ المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة قرطاج، 1992، ص ص 721-722

(8) الإدريسي (أبو عبد الله)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، منشورات المعهد الشرقي الإيطالي، 1970-1982، ج1، ص 288-289

(9) الوزان (الحسن)، وصف إفريقيا، ترجمة حجّي (محمد) والأخضر (محمد)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 68.

(10) Guérin, (V.), Voyage archéologique dans la régence de Tunis, Tome second, Paris, 1862, p.25.

(11) Pellissier (E.), Description de la régence de Tunis, Ed., Bouslama, Tunis, 1980, p.25.

وأسطوري ونقلهم لما يسمونه عجائب الدنيا" (12)، فإنه يوفر مادة تعكس أهمية البحيرة من الناحية الاقتصادية بما يحمل على الافتراض بأنها قد ساهمت في تثبيت مجموعات بشرية حولها ارتبط نمط حياتها بشكل أو بآخر بالنشاط البحري.

2- النظام التقليدي للاستغلال البحري وتقنياته :

- في العلاقة التاريخية بالبحيرة.

كان الفينيقيون قد أنشأوا ثلاثة موانئ على ضفاف بحيرة بنزرت (13) تؤكد وجود ملاحية نشيطة فيها. كما هيأ الفينيقيون ثم الرومان من بعدهم بيوتا من القصب للحصول على سمك البحيرة" (14). وإذا كنا اليوم لا نعرف عدا القليل من المدن والمراكز الحضرية والريفية العريقة التي أنشأت على ضفاف البحيرة مثل بنزرت ومنزل عبد الرحمان ومنزل جميل وتينجة فلا شك أنها كانت كثيرة لا سيما على الضفاف الشمالية والغربية مثلما تظهره البقايا الأثرية بالشعرة والمقبرة البونية ببني نافع فضلا عن جملة العناصر الأثرية التي تعرّت بفعل الأمواج بالمنطقة الجنوبية والتي تمتدّ على خط لا يكاد يتقطع انطلاقا من مزار سيدي عبد الله ووادي قنين ووادي بن حسين مروراً بالجواودة وفرتونة وصولاً إلى مغراوة.

ورغم سكوت الإخباريين والجغرافيين والرحالة عن المدن، عدا مدينة بنزرت، والقرى والتجمّعات الحضرية وسائر مظاهر الحياة حول البحيرة، فإن ذلك لا يعني حتما انعدام الوظيفة الاقتصادية والحضرية لها، فالأولى تفسير ذلك بتطور شكل الارتباط بالبحيرة وفق الخصوصيات الاجتماعية والثقافية التي تغيّرت بتغيّر التركيبة الإثنية مع الوافدين العرب. ففي حديثه عن بنزرت

(12) بوراوي (الطرابلسي)، أسماك بنزرت من خلال نزهة المشتاق للإبريسي، أعمال الندوة السنوية التاريخية لمدينة بنزرت، دورتا 2001-2002-2003، منشورات جمعية صيانة المدينة ببنزرت، 2003، ص 116.

(13) Zaouali (Jeanne), «La pêche dans les lagunes du Nord de la Tunisie : Lac de Bizerte et lac de Ichkel», In La pêche côtière en Tunisie : Pêche côtière et environnement, Cahiers du C.E.R.E.S, Série Géographie, N°9, Tunis, 1993, p. 227.

(14) Borel (A.), Les pêches sur La côte septentrionale de la Tunisie, P.U. .F, 1956, p.34.

يصفها شريف الوزان بقوله " وهي صغيرة يسكنها قوم فقراء، ويدخل البحر قرب المدينة داخل الأراضي من حلق ضيق قصير، يتسع جنوبا إلى أن يكون شبه بحيرة كبيرة تحيط بها مداشر عديدة لصيادي السمك والفلاحين" (15).

لا شك أنّ المعلومة تبدو عامّة ما دامت لا تحدّد مواقع هذه المداشر ولا عددها حتى على وجه التقريب فضلا عن ضبابية مفهوم الدشرة نفسه بسبب تباين استخداماته التي تتراوح بين مطابقته بالقرية والدلالة على التجمّع السكاني بصرف النظر عن أبعاده المعمارية.

غير أنّ ذلك لا ينفي أهميّة هذه الإشارة التاريخية، إذ تثبت وجود تجمّعات بشرية، وبالتالي تشكّل نموذج من الاجتماع البشري بالتعبير الخلدوني في هذا الحيز الجغرافي المحدّد. وأكثر من هذا فهي تضبط صفة خاصة لهذا الاجتماع وهي الجمع بين الصيد والفلاحة، ومن ثمة فنحن إزاء نمط من العيش لا يعتمد نشاط الصيد أسلوبا مطلقا في تحصيل الرزق، كما لا يرتهن إلى العمل الزراعي، وإنّما يراوح بين هذا وذاك، مع أولوية مطلقة لهذا الأخير بما يجعل الصيد البحيري نشاطا تكميليا لا يمكن التعويل عليه بمفرده لتواضع تسويقه. وهي وضعية ليست فريدة خاصّة بالجماعات المستقرّة حول بحيرة بنزرت، وإنّما نجدها بعدة قرى ومناطق أخرى مثل غار الملح أين يشكّل الصيد والفلاحة نظاما زراعيّا بحريا ليس له سوى القليل من الاستقلالية بالنسبة إلى المحيط الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي (16).

إنّه لمن الممكن ردّ ذلك إلى خصوصية المعطى الجغرافي مادام الأمر يتعلّق بمجال بحيري (بحيرة بنزرت وبحيرة غار الملح) وليس بحريا، بحيث تمّ تطوير ممارسة متناسبة في انتظامها كما في أسلوبها مع خصوصية الإطار الطبيعي. ولكن في الحقيقة، وبعيدا عن كلّ التفسيرات البيئية، يؤلّف ذلك جزءا من ظاهرة تاريخية أنثروبولوجية عامّة تتعلّق بضعف علاقة العرب بالبحر، إذ أنّ اللاوعي العربي لم يكن يرتاح إلى البحر بسبب نكوصه إلى البداية

(15) الوزان، مصدر مذكور، ص 68.

(16) Chrif (A.), «Le système Pêche -Agriculture permanences et ruptures : L'exemple de Ghar EL-Melh», In *La pêche en Tunisie... op. cit.*, p. 35.

الصحراوية/القبلية وإمعانها في البربرية" (17)، وهنا نستحضر وصف عمر بن العاص البالغ لما سأله عمر بن الخطاب عن البحر حيث قال : "خلق قوي يركب خلق ضعيف، دود على عود إن ضاعوا هلكوا، وإن بقوا فرقوا، فقال عمر: لا أحمل فيه أحدا أبدا" (18).

وهذه الصورة المخيالية السلبية للبحر تتمدد لتتجسد بعض أبعادها، فيما كان يبيده الفلاح من نفور من عالم البحر كما كان يردّد ذلك رياس الصيد بينزرت" (19)، كذلك كان الأمر في الساحل وفي الجنوب بجرجيس حيث عزوف النسبة الغالبة من بحارتها على صيد الأسماك رغم ما تعرف به من وفرة ثروتها السمكية وجودتها وطول سواحلها" (20)، ولعل هذا الضعف هو الذي يفسّر ما سمّاه البعض قلة الشواهد الدالة على وجود ثقافة شعبية بحرية أمكن جردها عبر الدراسات الإثنولوجية" (21).

لا شك أنّ مثل هذا الحكم لا يخلو من تسرع ليس فحسب لغياب مسح ميدانية شاملة في الموضوع فضلا عن عدم كفاية الأبحاث التي اهتمت بجماعات الصيادين في حدّ ذاتها (22)، وإنّما أيضا لأنّه يجعل من الأمر وكأنّه هويّة أنطولوجية عصيّة على التبدّل، والحال أنّ العلاقة بالبحر ليست ثابتة وأنّ الهويّة البحرية سيرورة بناء كما برهنت بعض الدراسات الميدانية على الجماعات البحرية (23).

(17) بلحكمة (عادل)، "السمّاكون في إرث التهميش الساحلي الأسلافي"، ضمن البحر الأبيض المتوسط، الإنسان والبحر، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة الجغرافيا عدد 21، تونس 1999، ص 55.

(18) القيرواني (ابن أبي زيد)، كتاب الجامع، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 283.

(19) Liauzu (C.), «Les pêcheurs tunisiens à la veille de la deuxième guerre mondiale», *Revue IBLA*, N° 128, 1971, p.298.

(20) لبيض (سالم)، تاريخ شبه جزيرة جرجيس من العصور القديمة إلى نهاية الاحتلال، الشركة العامة للطباعة سوجيم، تونس، 2001، ص 167.

(21) Liauzu (C.), *op. cit.*, p.323.

(22) Ouanes (Moncef), «Etude socio- économique de la communauté des pêcheurs dans le port de Mahdia», in *La Méditerranée, L'Homme et la mer*, Cahiers du CÉRÈS, Série géographique, N°21, 1999, p.513.

(23) من هذه الدراسات القيّمة:

Louis (André), *Les îles de Kerkena, Etude d'ethnographie tunisienne et de géographie humaine.*

وبرغم كلّ هذه الاعتبارات، فإنّه لا يمكن إنكار دونية عالم البحر بالنسبة إلى عالم اليابسة، لذلك ظلّ تهमيش البحارة ممارسة ممأسسة تطال نسق المعارف الرسمية ولا سيما الدينية منها فضلا عن المنظومات المخيالية وسائر مظاهر الحياة الاجتماعية. فكان البحر ملاذا لضعاف الكسب، يؤمّن البقاء، لكن على شظف العيش، حيث كان السمك يعدّ غذاء الفقراء (24)، حتّى أنّ كتب المناقب تصوّر بعض أولياء الصوفية، مثل عبد السلام بن أمغار، وهم يقنعون في طعامهم بالسمك (25) كناية عن الفقر والزهد في مباحج الدنيا. من هنا جاءت هذه العلاقة الملتبسة بالبحر والهامشية المهنية لممارسة الصيد، فكان السّمّاكون في مناطق الساحل التونسي "لا يكتفون بمهنتهم الأصلية بل كانوا عادة ما يمتنون مهنة أخرى كالسقاوية والتحطيب والعمل في المعاصر" (26).

ففي إطار هذا المناخ الأنثروبولوجي وما أفرزه من نظام مهني قائم على المراوحة بين النشاط البرّي والنشاط البحري كانت تنتزل ممارسة الصيد ببحيرة بنزرت التي ظلّت تدخل ضمن ما سمّاها "بروديل" "الأماكن المحظوظة في البحر الأبيض المتوسط التي امتازت بوفرة أسماكها" (27)، فكانت تمنح خيراتها دون كثير عناء بما جعل الصيد فيها أشبه بعملية الجمع أو الاستخراج من خزان عظيم على النحو الذي وصفه الجغرافيون العرب والرحالة الاروبيون لا سيما بمناسبة حلول موسم الجرفّ والبوري.

ورغم ذلك فقد كانت الزراعة والرعي نشاطا مركزيا لا محيد عنه سواء مع الفروع القبلية التي استوطنت على ضفاف البحيرة مثل الواته الذين كانوا مستقرّين بليبيا خلال العصر الوسيط (28) ودريد ذوي الأصول العربية

بالكلّة (عادل)، بحارة الساحل التونسي : بين التهميش وفاعليات التأكيد، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1994-1995.

24) Ferhat Hlima, *Le soufisme et les zaouyas au Maghreb*, Les éditions Toubkal, Maroc, 2003, p.323.

25) *Ibid.*, p.323.

(26) بلكلّة (عادل)، مرجع مذكور، ص 84.

(27) بروديل (فرناند)، البحر الأبيض المتوسط، ترجمة بن سالم عمر، تونس، أليف 1990، ص 40.

(28) بيرك (جاك)، "في مدلول "القبيلة" في شمال إفريقيا"، ضمن الأنثروبولوجيا والتاريخ : حالة المغرب العربي، بن سالم، بيرك، كلنير....، ترجمة السبتي (عبد الأحد) والفلق (عبد اللطيف)، دار توبقال للنشر، المغرب الأقصى، 2007، ص 114.

المعروفة وعرش قبطنة الذي استوطن جنوب البحيرة أو المجموعات الأندلسية التي حطت الرحال بعدد من المراكز الحضرية وهي أساسا بنزرت ومنزل عبد الرحمان ومنزل جميل أين بقي الأندلسيون مزارعين في المقام الأول، تماما مثل نظرائهم بغار الملح⁽²⁹⁾، إضافة إلى مباشرتهم للفنون والمهارات والصنائع حيث اقترنت بهم مجموعة كاملة من الحرف مثل قردشة الشاشية وحياسة الألبسة والأغطية الصوفية والقطنية والتطريز والشبكة والتي سخرها لها المواد الأولية اللازمة للبقاء مثل القطن الذي هيأوا الأراضي لزاعته على ضفاف البحيرة بين منزل عبد الرحمان ومنزل جميل⁽³⁰⁾.

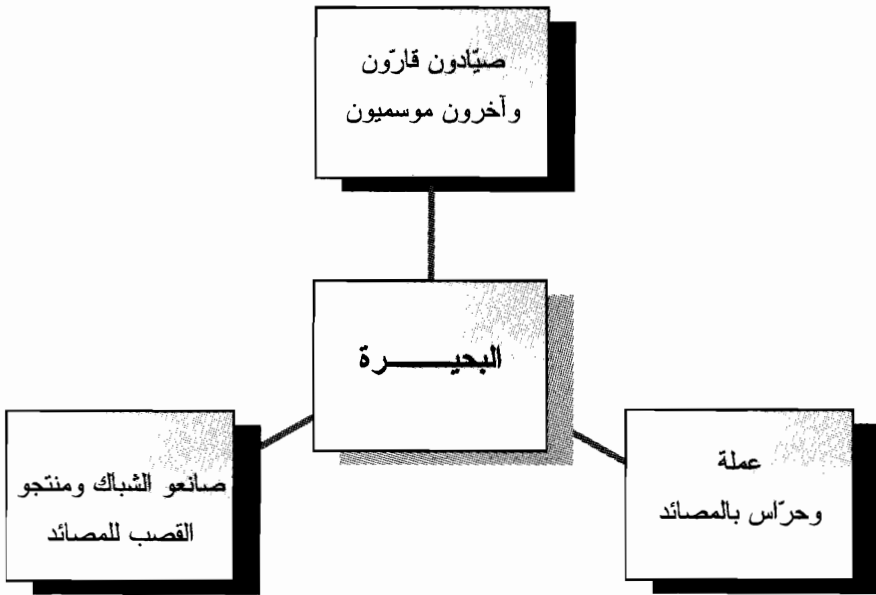
ومع كل ذلك فقد أخذت البحيرة مكانها في نظام الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات الاجتماعية المستقرّة حولها بشكل أغراها بعدم النظر إلى البحر وكفاها مؤونة تجشّم متاعبه وأخطاره. لكن هذه العلاقة تتخذ أشكالا متباينة ودرجات متفاوتة من العمق بحسب ثقافة كل مجموعة وظرفياتها الاقتصادية، فتبدو سطحية موسمية لدى بعضها، في حين تكون لدى الأخرى عميقة تمتدّ جذورها إلى متخيل المجموعة وذاكرتها كما تشفّ عن ذلك الحكايات الأسطورية "للرحمانية"^(*) والتي تتخذ من البحيرة مادة لها مثل "المزوّقة" و"العكاريش" والمدينة المغمورة، وهي تؤلّف نظاما رمزيا يبدو اليوم مشوّشا ومشوّها ولكنه ينطوي على دلالات أنثروبولوجية وتاريخية خاصة تحيل على وجود ثقافة بحيرية قد تشكّلت في سياق التفاعل بين هذه المجموعات ومحيطها الطبيعي بصرف النظر عن الأصول التاريخية التي صدرت عنها.

أمّا في بعدها الاجتماعي المعيشي فتتكشّف هذه العلاقة من خلال ما كانت توفره البحيرة من موارد رزق لعديد الشرائح :

29) Borel (A), *op.cit.*, p. 74.

30) Ginestous (P.), «Bizerte et sa région : La vie artisanale», *IBLA*, N°73, 1956, p.62.

(*) نسبة إلى بلدة منزل عبد الرحمان الواقعة على ضفاف البحيرة جنوب مدينة بنزرت.



وقد بلغت ممارسة الصيد البحيري درجة الصناعة بما فيها من تطوّر في تقسيم الأدوار وأهمية أعداد المنصويين تحتها والذين كانوا يبلغون مئات العائلات حسب بونيار⁽³¹⁾، ولئن كان هذا التقدير لا يعطي فكرة عن توزيع النشاط البحيري حسب المناطق أو الفئات الاجتماعية أو المجموعات المحيطة بالبحيرة، فضلا عن عدم دقّته، فإنّه يسجّل لنا حضور نمط من النشاط الاقتصادي مرتبط إلى حدّ التمثيل بالبحيرة، لكنّه خاضع إلى ضوابط يفرضها نظام الاستغلال البحيري.

- نظام الاستغلال التقليدي :

كان الصيد بالبحيرة قبيل الاستعمار تحت الهيمنة المباشرة للبايات حيث يتمّ تسويقها في إطار لزمة ارتفعت قيمتها لتبلغ 150000 فرنك سنويا انطلاقا من سنة 1870،⁽³²⁾ مقابل ذلك يحتكر اللزام حقّ الصيد ويتمتع بسلطة

31) Bonniard (F.), «Les lacs de Bizerte, Etude de ...», *op.cit.*, p. 135.

32) De Fages (E) et Ponzevera (C.), **Pêches maritimes de la Tunisie**, Imprimerie J Picard, Tunis, 1908, p. 93.

استخلاص بعض الضرائب على من يباشرون الصيد لفائدتهم الخاصة خارج إطار القوارب التابعة لصاحب اللزمة.

وقد اقترنت لزمة البحيرة بعائلة شقرون التي يمكن أن تكون أول عائلة ارتبط نشاطها بالصيد البحري بينزرت بعد الفتح العربي لإفريقية. ووفق أمر لسنة 1278 هجري (1861م) عيّن أحد أفراد العائلة المذكورة "رئيساً" على البحيرة مع إعفائه من الخدمة العسكرية ومن المجبى، وذلك قبل أن تسند وظيفته إلى أحد إخوته إثر وفاته (33).

ويبدو أنّ هذا الاحتكار وإن كان يرتبط بالتقاليد البحرية للعائلة فإنّه يندرج في إطار الامتيازات التي كانت تتمتع بها من لدن السلطة السياسية (34) على ما جرت عليه عادة الحسينيين في التعامل مع الجهات المحليّة.

وبالرجوع إلى ما هو متاح من البيانات الإحصائية المتعلقة بعائلة شقرون نجد أنّ 50 صيادا كانوا ينحدرون منها، ولها بين 10 و 12 قارب يركبها على مدى العام بين 120 و 130 صيادا (35). هذا دون اعتبار عدد الذين يباشرون العمل بالمصائد.

هذه المؤشرات هي نتيجة تراكم تاريخي طويل تفرّدت فيه العائلة بهذا المجال، ولكنها، وعلى أهميتها، لا تعكس مكانتها وهي في قمة مجدها، لأنها تعود إلى بداية القرن العشرين حيث أخذت العائلة تفقد احتكارها وتتهك تدريجيا، كما سيستبين ذلك لاحقا. لكن من المهم هنا، في سياق تقديم الاستغلال التقليدي للبحيرة، تسجيل ملاحظتين أساسيين :

أولا : مرونة نظام الاستغلال، فرغم اعتماد اللزمة، فإنّ ذلك لم يؤدّ فعليا إلى غلق منافذ الصيد بصفة صارمة أمام السكّان المحليين، فقد ظلّ هذا النشاط حراً إلى حدّ كبير (36)، إذ لم يكن بالإمكان إنكار حقّ المستقرّين بوسط طبيعي ما في الانتفاع بقدر من ثرواته، وهو ما يسمّيه "جاك بارك" "الحقّ

33) Liauzu (C.), *op.cit.*, p.322.

34) *Ibid.*

35) Lassoued (M.Tahir), «Historique de la pêche à Bizerte», In *Congrès de l'Afrique du Nord tenu à Paris du 6 au 10 octobre 1908*, Paris, 1909, Tome 1 p. 457.

36) Bonniard (F.), *La Tunisie du Nord ...*, *op cit.*, 402..

الإيكولوجي⁽³⁷⁾ الذي عادة ما يحدّده العرف، بحيث لم تكن المجموعة تعيش مبتورة عن بيئتها، بل إنها تحافظ على حدّ أدنى من التجانس المعيشي معها في إطار "التوازنات الإيكولوجية التي كانت تهيم على هذه المنطقة أو تلك في شمال إفريقيا"⁽³⁸⁾.

كما أنّ الاعتماد على الحواجز والمصائد كان يقتضي استخدام عددا كبيرا من الأشخاص لا سيما في موسم الجرف الذي كان يحرك أفواجا كبيرة من الناس حتى أنّه يمكن القول أنّ جميع سكان بنزرت كانوا ينخرطون في ممارسة مثل هذا الصيد الموسمي⁽³⁹⁾.

ثانيا : إن ممارسة الصيد في إطار اللزّمة مع عائلة شقرون خلق صناعة بحرية اعتمدت على اليد العاملة المحليّة وخضعت إلى هيكله مهنية خاصّة (تصنيف الصيادين، توزيعهم بين الماء واليابسة (الدرابن)، وكان يمكن لها أن تتطور لو لم يتمّ ضربها فيما بعد.

- التقنيات التقليدية للصيد البحري

لئن كنت بعض الوسائل المستخدمة هي وليدة الثقافة التقنية البحرية التي كانت سائدة بحيث لا تختلف عمّا هو مستخدم في الجهات الأخرى، فإنّها وبفعل خصوصية نظام البحيرة ونوعية أسماكها تبدو متفرّدة في بعض جوانبها، ويمكن اختزالها فيما يلي :

- أنثى البوري : تتمثّل في ربط أنثى البوري بخيط رفيع ثمّ ترمى في الماء لتجرّ إليها ذكور البوري الذين ما إن يقتربوا منها حتى ترمى عليهم الشبكة، وهكذا دواليك. وهي طريقة طريفة أثارت الإعجاب منذ القديم حيث وصفها البكري بقوله : "وفي هذه البحيرة أعجوبة وهو أنّ الصياد إذا أتاه التجار لشراء الحوت يقول لهم: عن أيّ شيء أرسل شبكتي فيتنقّ معهم على عدّة معلومة، فيأتي الصياد بحوت يقال أنثى الصنف المعروف بالبوري فيرسلها

37) Berque (J.), *Maghrèb, Histoire et sociétés*, Ducult, S.N.E.D. 1978, p.96.

38) *Op. cit* , p.98.

39) Coste (E.), «La pêche en Tunisie avant et depuis l'occupation française», In *Congrès de l'Afrique...*, op. cit, p. 479.

في البحيرة، ثمّ يتبعها بشبكته، فيخرج العدة التي انتقوا عليها لا يكاد يخطئ⁽⁴⁰⁾.

- الصنارة : هي أكثر التقنيات استخداما وهي عبارة عن عصا مجهزة بخيط يثبت في أحد طرفيه شصّ مزوّد بطعم ما أن تحاول السمكة التهامه حتى تعلق، فيسارع الصياد بسحبها.

- الغوص : عادة ما كان يمارس على نطاق واسع في موسم صيد الجراف الذي كان يكتسي طابعا احتفاليا يغدو فيه الصيد طقسا اجتماعيا دوريا يشارك فيه الجميع بمدينة بنزرت بمن في ذلك اليهود والأوروبيون الذين استوطنوا المنطقة مع الاحتلال⁽⁴¹⁾.

ونظرا لوفرة الأسماك، فإنّ هذه التقنية كانت تسمح باستخراج كميات كثيرا ما وصفت بأنها قياسية حيث يمكن للغواص الواحد، أن يغنم في ظرف نصف ساعة، مائة كيلوغرام من سمك الجراف خلال موسم صيده⁽⁴²⁾.

- الطرّاحة L'épervier : يرتبط هذا الصنف من التقنيات بالمياه قليلة العمق⁽⁴³⁾، وهي شبكة مخروطية الشكل ذات عيون ضيقة يثبت في أعلاها حبل لرفعها، وهي كثيرة الرواج لسهولة استخدامها إذ عادة ما ترمى والصياد واقف على اليابسة عكس الإيطاليين الذين كانوا يلقون بها في الماء من على ظهور مراكبهم⁽⁴⁴⁾.

- شبكة المبطّن Filet trémail : تصنّف ضمن الشباك القائمة، وتتألف من ثلاث طبقات، لذلك فإنّ استخدامها مشروط بعمق مائي جيّد، فكان صيادو بنزرت ومنزل عبد الرّحمان يوغلون بقواربهم الصغيرة (بين الثلاثة والأربعة أمتار) إلى وسط البحيرة أين يلقون بشباكهم تلك لصيد أصناف مختلفة من الأسماك⁽⁴⁵⁾.

(40) البكري (أبو عبيد)، المسالك والممالك، مصدر مذكور، ص ص 721-722.

(41) Lassoued, **op. cit.**, p.457.

(42) Coste (E.), **op. cit.**, p.480.

(43) George (J.P) et Nédélec (C.), **Dictionnaire des engins de pêche**, Editions Ouest-France, 1991, p.81.

(44) De Fage, **op.cit.**, p.32.

(45) Borel, **op.cit.**, p.73 .

- الدرينة الثابتة : هي من أعرق أساليب الصيد بالبحيرة، فقد استخدمها الفينيقيون، واستمرت بوصفها واحدة من التقنيات الناجعة المنسجمة مع خصائص حركة الأسماك في مثل هذا المجال البحيري. وتتمثل في مصيدة مثبتة عند مدخل البحيرة حيث معبر الأسماك عند هجرتها إلى البحر، وهي عبارة عن سدود تتخذ شكل القمع مصنوعة من القصب أو جريد النخيل، وتتألف من بيوت يفضي بعضها إلى بعض لتوجيه الأسماك نحو خزانات يجمع فيها قبل أن يسحب بسهولة بنوع من السلال المصنوعة من الألياف النباتية.

غير أنّ الدرينة التقليدية ستعرف تغيرات متواصلة مستمادة صناعها بعد استبدال القصب والنخيل بالمعدن المشبك، ونقلها من موضعها القديم إلى أماكن أخرى، فضلا عن تكاثرها بما قلّص من نجاعتها الاستثنائية في السيطرة على مخزون الأسماك.

3- الهيمنة على المجال البحيري وتأثيراتها في ممارسة الصيد

- آليات الاستفراد بالمجال البحيري.

لئن ظلت البحيرة تستمدّ أهميتها من وفرة أسماكها بما جعل الصيد أساس النشاط الاقتصادي فيها، فإنّها سرعان ما أخذت أبعادا جديدة مع انتصاب الاستعمار بعدما تمّ التقطّن إلى قيمتها الإستراتيجية كقاعدة خلفية يمكن من خلالها السيطرة على الملاحة في البحر المتوسط، وحسبنا أن نذكر هنا بما قاله عنها "جيل فيري" للمحيطين به من دبلوماسيين وسياسيين أثناء جولتهم فيها يوم 23 أفريل 1887 : "إنّ هذه البحيرة بمفردها تساوي امتلاك البلاد التونسية كلّها" (46).

فقد كان المشروع الاستعماري الناشئ يقضي بتحويل بنزرت كلّها إلى منطقة عسكرية بما كان يستدعي إنشاء شبكة كاملة من البنى والتجهيزات الأساسية من أهمّها الميناء، لكن خشية التسبّب في تداعيات دبلوماسية مع الإيطاليين والإنجليز تجنّبت الحكومة الفرنسية عسكرة البحيرة (47) مكثفة، في البداية، بجهر المرسى القديم وتطهيره.

46) Hannezo (Commandant), «Bizerte», *Revue Tunisienne*, Tome XI, 1904, p.452.

47) Abis (Sébastien), *L'Affaire de Bizerte, Une crise dans les relations franco-tunisiennes*, Tunis, Sud Editions, 2004, p.27.

اتّسمت الفترة الأولى، والتي لم تتجاوز بضعة سنوات، بتنافس محتدم بين الفرنسيين والايطاليين خضعت خلاله البحيرة إلى احتكارات مجموعات مختلفة من أهمّها الشركة المرسيلية La Marée des Deux Mondes التي كانت تدفع 180.000 ريال سنوياً نظير امتياز الصيد بالبحيرة والذي كانت الكمّيات المخصّصة منه للتصدير فقط تقدّر بمعدّل سنوي في حدود 350.000 كيلو غرام يتمّ شحنها عبر بواخر بخارية على ملك الشركة المذكورة⁽⁴⁸⁾، وفي 11 نوفمبر 1889 تمّ الانتقال إلى مرحلة جديدة مع إبرام عقد لزمة Contrat de concession لإنشاء ميناء جديد بين مدير الأشغال العامّة ومقاولين فرنسيين (Hersent و Couvreur) كوّنا للغرض شركة خفية الاسم أطلق عليها شركة ميناء بنزرت Compagnie du Port de Bizerte المعروفة اختصاراً بـ CPB، وقد أوكلت إليها المهام التالية :

- حفر قناة عميقة طولها 2400 متر وعرضها بين 94 و 100 متر من أجل ربط البحر بالبحيرة.

- تهيئة أرصفة بالقنال لإرساء السفن.

- إنشاء ميناء مساحته 90 هكتاراً يحده حاجزان لحماية القنال من زحف الرمال⁽⁴⁹⁾.

ويوم 22 ماي 1891 دشّن المقيم العام Massicault الأشغال ليفتح الميناء للملاحة بصفة رسمية يوم غرة جويلية⁽⁵⁰⁾ 1895، لكنّ أشغال التوسعة والتهيئة لم تنقطع لا سيما بمنطقة سيدي عبد الله الواقعة جنوب البحيرة أين شرع في إنشاء ترسّخانة بحرية ضخمة من أجل تأمين ملاذ آمن للسفن الأوروبية عامّة. ورغم الكلفة الضخمة لهذه المشاريع و"ما أسألته حولها من حبر بعدما تمّ تناول الموضوع ضمن المئات من مقالات المجلّات وفي عدد لا يحصى من المطويات⁽⁵¹⁾، فإنّ ذلك في الحقيقة لم يكفّ الإدارة الاستعمارية شيئاً ذا بال بالنظر إلى ما جنّته من فوائد استراتيجية. أمّا شركة الميناء، منفذة المشروع،

48) Girard (M. B), *Souvenirs de l'expédition de Tunisie*, Paris, Berger-Levrault, 1883, p. 39.

49) *Ibid.*, pp 461-462.

50) *Ibid.*, p.460.

51) Violard (E.), *La Tunisie du Nord*, Tunis, Imprimerie Moderne, 1906, p.294.

المشروع، فقد غنمت الكثير، فما أنفقته في إنشاء الميناء استرجعت أضعافه عبر الامتيازات المادية والضريبية المجزية التي تمتعت بها في إطار عقد اللزّمة وأهمّها :

- احتكار مصائد الصيد في بحيرتي إشكل وبنزرت لمدة 75 سنة.
- ملكية الأراضي التي ستوفّر لها عملية ردم أجزاء من ذراعي البحيرة عند مدخلها حيث القنال.
- الإعفاء من الأداءات العقارية لمدة عشر سنوات.
- احتكار جلب مياه الشراب وتوزيعها (52) بما في ذلك تلك المنحدرة من عيون قديمة مثل عين الداموس وأخرى جديدة مثل عين بوراس التي تمّ الكشف عنها في جوان 1892 من قبل شركة الميناء بعدما أوكلت إليها مهمّة القيام بدراسات لتمكين المدينة والميناء من الحصول على الماء بكميات كافية (53).
- وبذلك يمكن اعتبار بحيرتي بنزرت وإشكل هما اللتان مولّتا المشروع، فإذا علمنا بأنّ الدولة كانت تسوّغ استغلالهما للخواص ب 160000 فرنك سنوياً، وكانت عائدات الإنتاج تتراوح بين 400000 و500000، فإنّ هذا يعني أنّ مداخل البحيرتين وفّرت لشركة الميناء على امتداد أربع سنوات حوالي مليونين من الفرنكات أي نصف رأس مالها المرصود (54).
- محاصرة الممارسة البحرية :

مع تهيئة الميناء الجديد تمّ نقل المصائد (الدرارين) من موضعها القديم عند حلق القنال قرب المرسى العتيق إلى منطقة برج الوزير أين أنشئ حاجز من

(52) الدقي (نورالدين)، الميناء العسكريّ ببنزرت (1890-1918)، ضمن بنزرت عبر التاريخ، أعمال الندوة السنوية التاريخية لجمعية صيانة مدينة بنزرت، دورتا 1991-1992، نشر جمعية صيانة المدينة، 1993، ص91.

(53) اليزيدي (البشير)، "التجهيز الاقتصادي والسياسة الاستعمارية : مثال توزيع الماء"، ضمن بنزرت عبر التاريخ، أعمال الندوة السنوية التاريخية لجمعية صيانة مدينة بنزرت، دورتا 2001-2002، نشر جمعية صيانة المدينة، 2003، ص21.

(54) المرجع نفسه، ص92.

التلّ المشبك على طول 1200م⁽⁵⁵⁾ على امتداده نصبت مصائد ثابتة للإيقاع بالسّمك في طريق رجوعه إلى البحر.

غير أنّ البحيرة، وبعد استبعاد الفاعلين المحليين منها، أضحت موضوع تضارب مصالح داخلي بين المؤسسة العسكرية ممثلة في البحرية الفرنسية والقوى الرأسمالية مجسدة في شركة ميناء بنزرت، ففي الوقت الذي كانت فيه الأولى تبحث عن الملاحة الحرة لأسطول بحري ضخم لكنه مكبل بحواجز المصائد، كانت الثانية تشتكي من الفتح المستمر لباب الحاجز (1800 فتحة سنة 1904) بما كان يؤدي إلى انفلات كميات كبيرة من الأسماك⁽⁵⁶⁾. وقد آل الأمر إلى اتفاق 01 ماي 1906 الذي بموجبه أعيد شراء لزمة الصيد ببحيرتي بنزرت وإشكّل من شركة الميناء لصالح البحرية الفرنسية، وذلك بمبلغ أجبرت الحكومة التونسية على تأمين جزء منه، وكمكافأة لها على ذلك منحت حق تسويق الصيد ببعض المناطق بالبحيرة⁽⁵⁷⁾.

وقد أدّى ذلك في الحقيقة إلى مزيد تكريس الاستفراد بالمجال البحيري وتحويل الصيد إلى نشاط ثانوي بالنسبة إلى الملاحة العسكرية. وتبعاً لذلك نقلت المصيدة من جديد من موقعها ببرج الوزير إلى منطقة الجزيرة الكبرى أو انجيلة الكبرى (سيدي أحمد) إثر استئناف الأشغال الرامية إلى حفر قنال عميقة إلى غاية "قيري فيل" حيث ميناء ترسانة سيدي عبد الله⁽⁵⁸⁾، وهو موقع سيؤثر سلباً في كميات الأسماك التي تعلق بالدرينة (المصيدة)، ليسجل المردود انخفاضاً متتالياً، فإذا كان إنتاج البحيرة قد حافظ على معدل بين 300 و400 طن سنوياً إلى حدود سنة 1906، أي إلى غاية إعادة شراء لزمة الصيد من شركة الميناء لفائدة البحرية الفرنسية، فإنه سرعان ما انهار ليصل بالكاد إلى النصف خلال السنوات اللاحقة⁽⁵⁹⁾، حتّى صارت لزمة الصيد بالبحيرة مخاطرة لا تخلو من سوء العواقب، فقد اضطرّ صاحب لزمة الدرينة الأخيرة الذي استقرّ عليه الاتفاق مقابل 15025 فرنك سنوياً لمدة 10 سنوات إلى المطالبة بسحبها منه بعد

55) De Fage, **op. cit.**, p.95.

56) **Ibid.**, p100.

57) **Ibid.**

58) Zaouali, **op.cit**, pp 229-230.

59) Coste (E.), **op .cit**, p.482.

الصعوبات المالية التي وجدها بفعل تدهور المنتج⁽⁶⁰⁾، ممّا تسبّب في إلغائها قبل أن تسند من جديد إلى بعض الأعيان المحليين مثيرة حولها الصراع.

لا شكّ أنّ هذا الانهيار مرتبط إلى حدّ كبير بسوء الموقع الذي تمّ فرضه كمكان جديد لنصب الدرينة والحال أنّه بعيد عن معبر الأسماك، لكنّ الأمر يبدو أيضا مرتبطا بالشروط الإيكولوجية الجديدة الناجمة عن التفتّير الواضح للبحيرة من الأملاح المعدنية، وبالتالي من الغذاء، بعد حفر القنال وتوسيعه⁽⁶¹⁾.

- صيادو البحيرة بين الهامشية وإعادة الإدماج :

مثلّ قيام شركة ميناء بنزرت كنمط من الاحتكار الرأسمالي تغييرا هيكليا في حياة المجموعات البحرية تعدّى علاقتها بالبحيرة بوصفه مصدر نشاط اقتصادي إلى وجودها الاجتماعي والماديّ، حيث لم يكن مثل ذلك الاحتكار يعني سوى "الحكم بالإعدام على هذه الفئة الواسعة من الصيادين المحليين" حسب توصيف "بول فيني دوكتون" في التحقيق الرسمي الذي كلّف بإعداده عن المستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا⁽⁶²⁾.

فمن الناحية الاقتصادية التي تبدو الأكثر ظهورا وعينية، فقد الكثير من الصيادين وظائفهم في إطار الاحتكارات التقليدية التي كان يمثّلها عائلة شقرون، حيث تخلّت شركة ميناء بنزرت عن أكثرهم، فلم يبق بها سوى 12 أو 13 رئيس يتقاضون أجرة كلّ عشرة أيّام بين 10 و 15 فرنك لكلّ 100 كيلوغرام من السمك، وهؤلاء يتولّون دفع أجور 109 صياد كانوا مجبرين على تشغيلهم على 23 مركب صيد ومعهم أيضا ثلاثون صيادا بمصيدة رأس الوزير قبل إلزائها⁽⁶³⁾، وهي أرقام تكاد تتطابق مع ما ذكره مدير الأشغال العامة "دي فاج" إذ قدر عدد الصيادين على القوارب الذين يعملون في إطار شركة الميناء بين 12 و 13 رئيس يضاف إليهم بين 25 و 30 آخرين خلال موسم صيد الجرافة (نوع من الورقة) الذي يمتدّ بين شهر و 40 يوما، أي من أواخر أكتوبر إلى أواخر

60) De Fage, *op.cit.*, p. 101.

61) Zaouali, *Op.cit.*, p. 230.

62) فينيبي دوكتون (بول)، عرق البرنوس، ترجمة الماجري (الأزهر)، تونس، المغاربية للطباعة والإشهار، 2008، ص 171.

63) Lassoued, *op.cit.* . p.459

نوفمبر، فضلا عن حراس الدرينة الذين يتراوح عددهم بين 18 و20 شخصا (64).

لكنّ الأخطر من ذلك هو التقليل المتزايد لحدود مناطق الصيد وتقييد نشاط الصيادين في الكثير منها بتصاريح في الغرض ليس من السهل الحصول عليها طالما أنّ أولية إسنادها مخصصة للمقيمين على ضفاف البحيرة (65) والحال أنّ أكثر هؤلاء تمّ ترحيلهم.

وقد هيأت سلطات الاستعمار إطارا قانونيا كاملا لتكريس الاستفراد بالمدال البحيري بدءا بعقد اللزمة مع شركة ميناء بنزرت وما عبقها من تعديلات وصولا إلى الأوامر الصادرة بالرائد الرسمى التونسي حول تنظيم الصيد البحيري وهي في الحقيقة سوى إجراءات لتشديد الخناق على ممارسة الصيد أو تحجيرها مطلقا ببعض المناطق مع تحديد دقيق للعقوبات الناجمة عن الخرق مثل الفصل 74 من الأمر الصادر بتاريخ 15 أفريل 1906 الذي ينصّ على معاقبة كلّ من يخالف قوانين الصيد في البحيرة بالسجن من يومين إلى عشرة أيام وبخطية بين 20 و100 فرنك، أو إحدى العقوبات فقط (66).

إزاء ذلك تباينت مواقف الصيادين، وإن مالّت الأغلبية إلى مجارة الوضع بفعل تفاوت موازين القوى بالإضافة إلى غياب استراتيجية للدفاع عن مصالحهم ضمن هيكل تنظيمي يمثلهم، وهو ما سيأخذ مزيدا من الوقت للظهور لاحقا.

الأقلية المحظوظة هي تلك التي تمّ الاحتفاظ بها لمواصلة العمل في الصيد، لكن في إطار شركة ميناء بنزرت التي كانت ملاذهم من الضياع، حتى أنّ أبناء عائلة شقرون صاروا يطالبون بحقهم في الشغل بالشركة (67) كنوع من التعويض عن سحب اللزمة منهم.

64) De Fage, *op.cit.*, p.95.

65) A.N.T., Série E, cart. 395, dos. 4, pc. 57.

66) *Ibid.*, Série E, cart. 395, dos. 1, pc.30.

67) البكوش (سمير)، "الواقع البنزرتي والمشاريع الاستعمارية"، ضمن بنزرت عبر التاريخ، دورتا 2001-2002، مرجع مذكور، ص 100.

- الفئة الثانية تجنّدت، بقدر ما أُتيح لها من الإمكانيات، للدفاع عن حقّها في الصيد البحري، فكانت مجابهة طويلة وحادة لم تخل من العنف في بعض أطوارها، فقد أقدم ستون صيادا من قرية منزل عبد الرحمان على مهاجمة إحدى المصائد وتدميرها بالكامل، بل وصل الأمر إلى حدّ تبادل إطلاق النار، فكان ردّ فعلهم، الذي لم يكن الأول، بمثابة تمرّد حقيقي حسب وصف تقرير المراقب المدني ببنزرت. كما هاجم هؤلاء الحواجز التي وضعتها شركة الميناء (68).

مقابل ذلك لم تتورّع البحرية العسكرية عن استخدام القوة ضدّ الصيادين المحليين عند دخولهم مناطقها، حتى ولو كان ذلك على سبيل الاضطرار، فبعض هؤلاء "تعرّضوا ودون سابق إنذار إلى الطلق الناري الصّادر عن سفينة الحراسة "تريبولاي"، كما وقع حجز قاربهم وطاقمه وعلى رأسه المسمّى الحاج حسن بن بوبكر قائد المركب" (69)، وذلك بمجرد لجوئهم إلى المنطقة الخاضعة للبحرية.

- الفئة الثالثة وتمثّل الأعيان المحليين الذين دأبوا عبر اللزمة على الانتفاع بريع البحيرة. وعقب تعديل الاتفاق مع شركة الميناء لسحب الاحتكار منها، حمي الصراع بين الأعيان المحليين ولا سيما بين عائلة شقرون وعبد الرحمان اللزّام أحد أبرز وجهاء الجهة، حتى

بلغ الأمر مدى التحالف مع أطراف أخرى محلية وأجنبية للاستقواء وإحكام السيطرة على الصيد البحري ومواجهة المنافسين الآخرين، كما فعل شقرون بدخوله في شراكة مع كل من عثمان القفصي و"نوتاربارتولو" Notarbartolo للاستفادة أقصى حدّ من الترخيص الممنوح له (70)

- الفئة الرابعة تخلّت عن البحيرة لتتّجه أنظارها إلى البحر "الذي كان البحارة، إلى غاية ذلك الوقت يكادون يهملونه بصفة مطلقة" (71)، ولم يؤدّ هذا الانفتاح البحري في الحقيقة سوى إلى مزيد تفجير هؤلاء الصيادين وتهميشهم

68) A. N.T., Série E, cart. 395, dos. 4, pc.112.

69) Ibid.

(70) فينيي دوكتون (بول)، مصدر مذكور، ص 172.

71) Bonniard (F.), «Les lacs de Bizerte, Etude de ...», op.cit ., pp. 135-136.

بعدما وجدوا أنفسهم في مجال لا خبرة لهم فيه مجردين من المراكب والتجهيزات اللازمة لخوض عبابه على خلاف نظرائهم من الإيطاليين والمالطيين والفرنسيين.

- الفئة الخامسة هي تلك أجبرت على قطع صلتها نهائيا بالبحيرة، ليس فحسب بسبب تزايد آليات الرقابة والمنع، فذلك وضع معمم على الجميع، وإنما أيضا لأنها فقدت مجالها الترابي على ضفاف البحيرة حيث كانت تنتظم ضمن مورفولوجيا خاصة قائمة على التجمع السلافي في إطار "الدوّار"، وهو ما سيتكشف لاحقا في ثنايا التحضر الاستعماري على ضفاف الحيرة.

4- الجماعات المحلية في سياق التحضر البحيري

- التحضر الاستعماري البحيري :

لم تكن السيطرة على البحيرة سوى جزء من مشروع استعماري متكامل تقاطعت فيه الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية، بما جعل البحيرة وضافها مركز ثقل استراتيجي ضخمت من أجله الأموال الطائلة وزود بجميع ما يقتضيه من مقومات مادية من المرافق والبنى والتجهيزات الأساسية. لهذا فقد اقترن المشروعان بالضمان بالبحيرة (ميناء بنزرت وترسخانه سيدي عبد الله)، بحركة تعمير واسعة أدت إلى تنشيط السوق العقارية بالمنطقة. فقد سارعت شركة ميناء بنزرت بتهيئة الأراضي التي أمكن الحصول عليها بعد ردم ذراعي القنال والتي خول لها اتفاق اللزّمة حق التصرف فيها، ثم قامت بتقسيمها على الفرنسيين المستقرّين بالمدينة (72).

وكان المقيم العام، عندما جاء لتدشين أشغال الميناء سنة 1891 قد وضع حجر الأساس لتشييد مجموعة من المساكن بالمدينة الجديدة (73)، وهو ما كان يعني إطلاق سيرورة عمرانية، تقطعت أحيانا، ولكنها استمرت لتتمخض عن مدينة جديدة ذات طابع عصريّ بمنشآت متكاملة هدمت من أجلها أجزاء كبيرة من المدينة العتيقة، لتختفي، وإلى الأبد، معالم شكّلت هويّتها المعمارية

(72) البكوش (سمير)، مرجع مذكور، ص 100.

Hannezo (Commandant), op.cit., p. 404 (73)

والتاريخية مثل قنطرة الصقالة وأبواب تونس وماطر والأندلس والشرفاء فضلا عن أجزاء هامة من الأسوار.

وبذلك احتلت المدينة الجديدة مكانها بين ما تبقى من النسيج المعماري للمدينة العتيقة والقنال⁽⁷⁴⁾، وسرعان ما امتدّ التوسّع العمراني جنوبا حيث تشكّل مركزان حضريّان بكلّ من جرزونة والمصيصة⁽⁷⁵⁾. أمّا ترسّخانة سيدي عبد الله، بالضفة الجنوبية للبحيرة، فقد ارتبطت بها مدينة كاملة ولدت معها لتحمل اسم "فيري فيل" Ferryville تخليداً لذكرى الوزير "جيل فيري" Jules Ferry أحد ألمع مهندسي المشروع الاستعماري الفرنسي بتونس، فبمجرد أن قرّرت الإدارة الاستعمارية اقتناء 300 هكتار من الأراضي بسيدي عبد الله لإنشاء ترسّخانة تضمّ ميناء ومرافق عسكرية مختلفة بدأت المنطقة تعرف حركة تحضّر واسعة توفّرت لها شروط مناسبة من انعدام أيّ مركز حضريّ تقليدي بالمنطقة ووضعية عقارية سانحة للاستغلال بأقلّ الأثمان نظرا لخضوع هذه الأراضي لجمعية الأوقاف ممّا يعني إمكانية الاستحواذ عليها عبر الإنزال، وهو ما قام به تحديداً "جوزيف دي كوري" Joseph Décoret مؤسس "فيري فيل" كما هو مثبت على شاهد قبره بمدينة "فيشي" Vichy الفرنسية، إذ بادر منذ سنة 1897 باقتناء هنشير بن ناصف بسيدي عبد الله في إطار الإنزال الذي لم يكن بالنسبة إليه سوى وسيلة أبعدت عن طريقه أيّة منافسة من شأنها أن تعيق احتكاره لسوق الأراضي ومدخلا للتملّك النهائي بعد إبرام عقود شراء مع جمعية الأوقاف⁽⁷⁶⁾.

وفي وقت سريع، فوّت "دي كوري"، على وجه البيع، في أكثر هذه الأراضي لفائدة البحرية الفرنسية لإنجاز مشروعها، لكنّه احتفظ بـ 60 هكتارا لبناء المدينة⁽⁷⁷⁾.

74) Collectif (Dougui, Bouita, Braham, Ben Jaloul), **Bizerte, Identité et mémoire**, ASM Bizerte et L'univers du livre, 2005, p.117.

75) *Ibid.*, p.127.

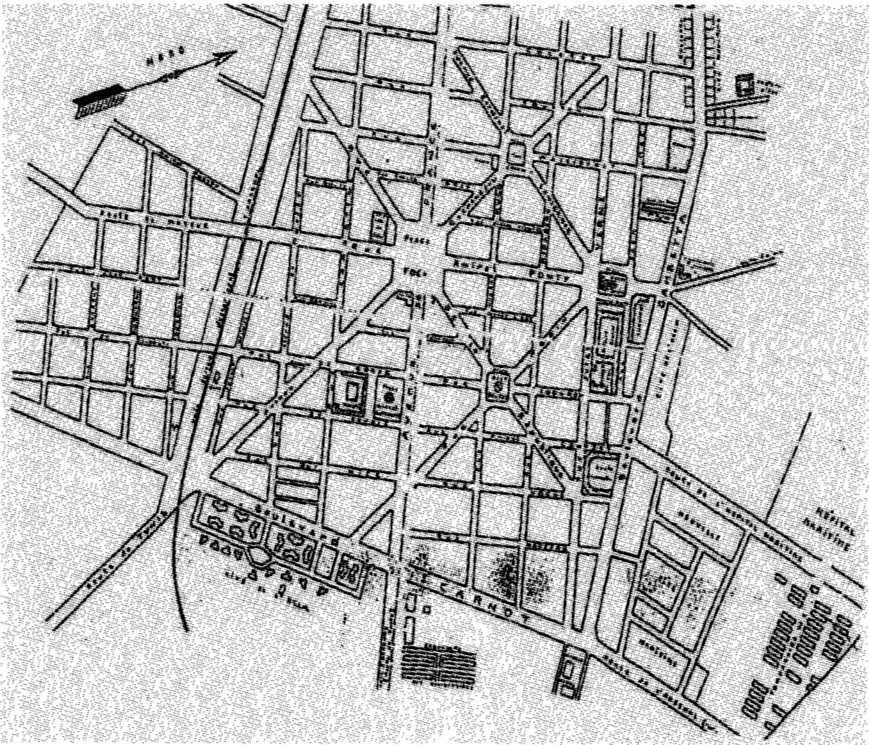
76) Dyme (Lucien), **La Genèse de Ferryville**, Lyon, Imprimerie A.Bonnviat, 1902, p.27.

77) Violard, **Op.cit.**, p.302.

وفي غرة نوفمبر من سنة 1898 دشّن وزير البحرية Lockroy بناء الترسانة بحضور المقيم العام Millet في حفل رسمي ألقى فيه "دي كوري" باسم المعمرين كلمة عبّر فيها عن "إيمانه القوي بالمشروع الاستعماري بالمنطقة وبقينه بأنّ هذه المدينة الناشئة ستتطورّ بسرعة" (78).

ورغم الوفاة المبكرة "لدي كوري" يوم 02 أوت 1899 عن سنّ لا تتجاوز 37 سنة، فإنّ ذلك لم يحل دون تجسيد "حلمه"، إذ أنّ أشغال الترسانة كانت قد انطلقت فعليا سنة 1898 لتظهر معها المنازل الأولى للحَيّ العمالي (79) ثمّ مختلف مكوّنات المدينة الجديدة بمنشآتها العسكرية والمدنية.

تخطيط مدينة فيري فيل



78) *Le Nouvelliste de Lyon*, 2 novembre 1898.

79) Violard, *Op.cit.*, p.302.

مرّ النموّ الحضري في طور التأسيس بمرحلتين امتدّت أولاهما بين 1900-1906، وتمثّلت في تكوين مركز سكني أوكل أمر إنجازه إلى شركات خاصّة أهمّها على الإطلاق الشركة العقارية الشمال إفريقية La Société Immobilière Nord-Africaine التي تفرّعت عنها شركتان للإنشاء والتعمير. وأمّا المرحلة الثانية الممتدّة من 1910 إلى 1918 فتشمل توسيع الفضاء الحضري للمدينة اعتمادا على المبادرات الفردية (80)، وذلك بإنشاء أحياء وضواحي جديدة مثل قنفلة المحدثّة سنة 1914.

وخلال سنوات قليلة انتصبت مدينة حديثة متكاملة ذات مورفولوجية معمارية خاصّة ارتسمت عليها ملامح تركيبها الإثنية والاجتماعية كما يبدو من خلال تقسيم الفضاء وتوزيعه (حيّ الضبّاط، حيّ العمّال، أحياء الأهالي..) ونوعية المساكن المستخدمة : شقق ومنازل حديثة محاطة بحدائق تعرف بأسماء وليس بأرقام مخصّصة للأوروبيين مقابل تجمّعات تفتقد إلى التهيئة العمرانية ذات بيوت وأكواخ بائسة للأهالي.

ولقد ارتهن مصير المدينة الناشئة حضريا وديموغرافيا إلى الوظيفة العسكرية التي أنيطت بالمدينة، وهو ما تحكّم في تحديد مورفولوجيتها عبر تشكيل الفضاء وتوزيعه على أساس مركزية العسكري وتبعية المدني، إذ توّلف الترسانة بالنسبة إلى التكوين المعماري للمدينة محورا نسج انطلاقا منه تخطيط عمراني احتلّت فيه المنشآت العسكرية، كالثكنات والمخازن والمستشفى، الناحية الشرقية حيث ضفاف البحيرة وغير بعيد عن مركزها الإداري الواقع جنوبا، لذلك فإنّ التطوّرات اللاحقة ستأخذ مكانها غربا بالمنطقة الواقعة بين وسط المدينة والضاحية العمالية تينجة، وهو المجال الذي ستتشكّل فيه "دواوير" الأهالي وراء الحدّ الفاصل الذي يرسمه الخطّ الحديدي الرابط بين تينجة وفيري فيل والترسانة.

80) Jabbari (Slaheddine), *L'Arsenal de Sidi Abdallah ou La naissance d'une ville coloniale : Ferryville*, Tunis, Faculté des sciences humaines et sociales, Certificat d'aptitude à la recherche, 1992, p.61.

- مصير الجماعات البحرية من خلال عرش "قبطنة"

يجسّد مسار التحضّر على ضفاف البحيرة "إنجازات" كرّست المشروع الاستعماري واستخدمت لتمجيده بوصفه "صاحب رسالة حضارية حولت الخلاء إلى عمران عصريّ بهيج" كما دأبت على توصيف ذلك أغلب الصحف الاستعمارية الصادرة بينزرت مثل Le Journal de Bizerte و Le Courier de Bizerte و Le Journal de Ferryville، أمّا عن الثمن البيئي الذي دفعته البحيرة بعد التدخّلات التي مسّت علاقتها بالبحر وباليابسة، والكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تكبّدتها الجماعات البحرية، فذلك ما كان يزعج به في دوائر التعنيم والنسيان، وإن كشف فبخجل وفي إطار عرائض شكوى واحتجاجات تخفي في طياتها مصيرا إنسانيا مريرا تراوح بين الحصار والتهجير والتهميش في غالب الأحيان.

فلقد أدّى الاستفراد بالمجال البحيري وتحويل ضفافه إلى موضوع استغلال حضري مكثّف إلى تدمير نمط من الحياة تفتّت معه مجموعات كاملة كان لها وجودها المادّي والاجتماعيّ هناك. وإذا كان صيادو منزل عبد الرحمان قد استماتوا في الدفاع عن حقهم في البحيرة أو المزوّقة كما لا يزلون يسمّونها، فحافظوا على صلتهم التاريخية بها، بينما اتخذ صيادو مدينة بنزرت من البحر بديلا عنها، فإنّ أولئك الذين استوطنوا الضفاف الغربية والجنوبية للبحيرة كان مصيرهم الاجتثاث النهائي من بيئتهم الطبيعية التي خبروها فألفوها، وذلك بعد أن أنزعرت أراضيهم لدواعي عسكرية وعمرانية، وتشكّل حاجز مسترسل حول ضفاف البحيرة امتدّ من مدخل القنال إلى المصيدة والخروبة سيدي أحمد وصولا إلى قنقلة وسيدي عبد الله، فأجبروا على التراجع إلى المناطق الخلفية أو الرّحيل القسري.

ولقد مثّلت المجموعة المرتبطة بسيدي عبد الله أكثر من غيرها مشكلة حقيقية لأهميّتها الديموغرافية وحجم الضّرر الذي لحق بها، فضلا عن عدم وجود بدائل تقيها من الضياع.

تعرف هذه المجموعة العروشية بقبطنة، وقد استقرّت بمنطقة سيدي عبد الله وهي تسمية استعمارية اعتمدت على اسم وليّ محليّ مقامه هناك، لكن المنطقة كمجال جغرافي كبير كانت مقسّمة عقاريا بين هنشيرين يقع أولهما

شمالا ويعرف بالقصيبة أمّا الثاني فيمتد جنوبا ويحمل اسم الصبيحة، وستشكل نواة المدينة الجديدة انطلاقا من ضفاف البحيرة حيث المركب الصناعي البحري أو الترسانة.

تكتفي الكتابات التي أرخت لمدينة "قيري فيل" بإشارة مقتضبة إلى قبطنة تقدّمهم بوصفهم نزلاء بالهنشير الأول مع سكوت لاقت عن كل ما له صلة بشروط حياتهم وتنظيمهم في محاولة لتسويق فكرة أنّ تأسيس المدينة الجديدة كان في منطقة غير مأهولة والحال أنّ هؤلاء كانوا كيانا اجتماعيا ذا بنية عروشية مجسّدة في إطار الدوّار الذي كان يمثّل أكثر أنماط المورفولوجية السكنية انتشارا، كما كانت لهم علامات معمارية رمزية تحيل على وجودهم الاجتماعي حيث مزارات "سيدي سعد" و"سيدي يحيى" و"سيدي عبد الرحمان" و"سيدي رزيق" و"سيدي المنسي" و"سيدي عبد الله"، فضلا عن مقبرتهم التي يحرسها "رجال الأربعين" والتي مازالت بعض معالمها قائمة إلى الآن قرب الترسانة رغم نقل قبورها إلى منطقة الشلاغمية.

ينطوي أصل قبطنة على غموض شديد لا تبدّده الروايات الشفوية المتضاربة التي تذهب إحداها إلى أنّهم يرتبطون سلاليًا بالمهذبة الذين كانوا خلال القرن 19 مستقرّين بجهة صفاقس⁽⁸¹⁾ مجاورين عرشي المثاليث ونفّات. ويدّعي المهذبة هؤلاء أنّهم ينحدرون من الوليّ سيدي مهذب الذي يعتقد أنّه قدم من الساقية الحمراء في أواخر القرن 13 وبداية القرن 14⁽⁸²⁾، وهي الجنيالوجيا النمطية المؤسّسة للكثير من الهويات العائلية والعروشية.

تتميّز المجموعات القبلية المتجاورة الثلاث (المثاليث ونفّات والمهذبة) بحراك في الفضاء⁽⁸³⁾، إذ نجدها تتوزّع جغرافيا لتصل شمال البلاد مثل المهذبة الذين استقرّ بعضهم، بصفتهم القبلية تلك، في الوطن القبلي، ونفّات الذين نزحوا للاستقرار بمنطقة بئر صولة مجاورين عرش قبطنة الذي يمكن أن يكون هو الآخر قد قدم في سياق هذا الحراك. إنّ ما يهمنّا هنا تحديدا هو وجود قبطنة بوصفها جماعة اجتماعية في المنطقة التي سيشيّد فوقها مركز حضري

81) Valensi (Lucette), **Fellahs tunisiens: L'économie rurale et la vie des campagnes aux 18 et 19 siècles**, Mouton, Paris & Lahaye, 1977, p.23.

82) Lahmar (Mouldi), **Du mouton à l'olivier**, Tunis, cères, 1994, p.41.

83) *Ibid.*, p.44.

صناعي ذو طابع عسكري، والأهم من ذلك أهمية هذا الحضور البشري، فإذا ما اكتفينا بالمؤشرات الإحصائية، وجدنا عدد أفرادهم حوالي خمسمائة نفر عند انتصاب الاستعمار (500) ⁽⁸⁴⁾، وإذا صحّت التقديرات الخاصة بحجم العروش التي كانت منتشرة بالمنطقة فسيكون قبطنه من أهمّها، من ذلك أنّ عرشي "لواتة" و"مرنيصة" اللذين كانا يشكلان القاعدة القبلية الأساسية في عمل بنزرت ⁽⁸⁵⁾ كان عددهم خلال سنة 1859-1860 بين 500 و550 نسمة نصفهم تقريباً من عرش "لواتة" ⁽⁸⁶⁾ المستقرّ قرب الضفاف الغربية للبحيرة، وفي ضوء المشاكل الديموغرافية التي عانت منها البلاد خلال القرن التاسع عشر يصعب أن نتخيل عرش "لواتة" يتضاعف ليتجاوز أو حتى يساوي عرش "قبطنه" لحظة تقدير هذا الأخير، أي بعد حوالي ثلاثة عقود من الزّمن.

ومهما يكن من أمر الأصل الذي ينحدر منه قبطنه وحجمهم الديموغرافي، فإنّهم كانوا يتمتّعون بمجال جغرافي خاصّ بهم يمثل مرجعية ترابية ضرورية لتنظيمهم، إذ الأرض، كما يقول "بيرك"، هي العامل الأساسي الذي تتجسّد من خلاله الجماعة القبلية، بل إن هذه الأخيرة لا توجد إلّا في شكل بنية إيكولوجية كما يبرز في هذه الجماعة التي كانت تراوح في نشاطها الاقتصادي بين الصيد البحري والزراعة والرعي في تطابق مع خصائص بيئتها الطبيعية. لكن بفقدان مجالهم البحري والبرّي في الوقت نفسه ألّفى "القباطنة" أنفسهم مهتدين بالضياح، إذ أنّ المقابل الذي تحصلوا عليه لإخلاء مستقرّهم بالقصيبة لفائدة "دي كوري" كان ضعيفاً بحيث لم يكف للحصول على أرض أخرى مساوية بالمنطقة فصاروا "بلا وسائل للبقاء" ⁽⁸⁷⁾.

و قد بلغ بهم الأمر حدّ التفكير في الرحيل عن الإيالة فطلبوا الموافقة على الهجرة إلى مكة بحثاً عن أرض بسعر مناسب هناك ⁽⁸⁸⁾ لينخرطوا بذلك في الحراك المجالي نحو الشرق الذي لجأت إليه مجموعة من العائلات عقب

(84) أ.و.ت، السلسلة E، صندوق 381، ملف 5/1، وثيقة 17.

(85) المزوغي (فوزي)، عمل بنزرت قبل الاحتلال الفرنسي (1855-1881)، تونس، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2005، ص 111.

(86) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(87) أ.و.ت، السلسلة E صندوق 381، ملف 5، وثيقة 16.

(88) المصدر نفسه.

انتصاب الاستعمار كنوع من الاحتجاج الصامت، حيث أقدم البعض على الرّحيل إلى الشرق وسوريا⁽⁸⁹⁾، وهو ردّ فعل لا يمكن إدراجه خارج الموقف الشعبي المناهض للوجود الاستعماري الشيء الذي أثار قلقا رسميا يفصح عنه تقرير المراقب المدني ببنزرت إلى المقيم العام ضمن مراسلة بتاريخ 8 أكتوبر 1915⁽⁹⁰⁾.

ومع أن طلب "قبطنة" السماح لهم بالرحيل قد لا يكون جدّيا، وإنّما لا يتعدّى مجرد الإدانة والضغط، فإنّه يحمل دلالات خاصّة بالنسبة إلى المصير الذي أقيّد إليه هؤلاء، حيث لم يكن اجتثاثهم من مستقرّهم سوى مقدّمة لتفتيتهم والإجهاز على مرجعيتهم الترابية، وإنّ اتّجاه الأنظار إلى مكّة برمزيّتها الدينية يحيل على انقطاع السبل أمامهم في أرض ناعت بحمل الوافدين الجدد فضاقت بأبنائها. ورغم أنّهم قد وجدوا في الأخير ملاذا بهنشير البلاط بصيغة الإنزال بعد ضغوط مورست على جمعية الأوقاف بصفتها المالك للعقار، فإنّ ذلك لم يحل دون انهيار المرجعية الترابية لقبطنة.

ومن هنا فصاعدا فسيظهرون في مناطق جغرافية متعدّدة كمجموعات راحت تنسلخ عن بنيتها العروشية التقليدية، وسيكون لذلك دور في إعادة رسم التقسيم الإداري للمنطقة حيث انقسمت بحسب توزيع قبطنة إلى قسمين تمثّلها مشيختان: قسم أول يبدأ من البلاط إلى سيدي منصور والجوادة وما جاورهما، وهو قبطنة الأولى، في حين تؤلّف "فيري فيل" وضواحيها المشيخة الثانية المعروفة باسم قبطنة الثانية، وهو تقسيم مازالت معالمه قائمة إلى الآن. وكما يبدو واضحا صار أبناء قبطنة مشيتين ضمن إطار جغرافي واسع حمل اسمهم، لكنّه كان مقطّع الأوصال طالما أنّهم يتناثرون فيه ولا يتجمّعون، تفصل بينهم ليس فقط مسافات وحواجز متّصلة بطبيعة التّضاريس والملكية العقارية في المنطقة، وإنّما أيضا مجموعات عروشية أخرى. كما أنّهم، وإن لم يبتعدوا كثيرا عن مستقرّهم القديم، فقد انتزعت منهم صفتهم البحرية بمعناها الجغرافي والاقتصادي، فكان أن فقدوا نمط حياتهم التقليدي القائم على التزاوج بين الصيد البحري والزراعة.

89) M.A.E., bob.26, car.1551, dos. 1, fol. 151.

90) Ibid., fol. 156.

في هذا السياق من انهيار البنية العروشية وفقدان أساسها الترابي والاقتصادي، كانت المدينة الجديدة تغري بفرص حياة جديدة دفعت بعضهم إلى حراك مجالي، هو في الحقيقة "نوع من الهروب إلى الأمام يحدّده البؤس" (91)، فانضمّوا إلى جموع النازحين من المناطق والعروش الأخرى ليقيموا تجمّعات شبيهة بالمحتشدات على أطراف المدينة اتخذ كل منها اسم "الدوّار". وتسمح القراءة المعمارية بتبيين الوضع الهامشي لقبطنة وغيرهم من الجماعات العروشية بالنسبة إلى تكوين المدينة وتنظيمها، إذ أنهم يتموضعون خارج نسيجها الحضري الحقيقي حيث الأطراف أو المناطق التي لم تكن وظيفية عسكريا أو اقتصاديا، لذلك فلم يشملها أي تقسيم أو تنظيم ناهيك عن التهيئة الحضرية ما عدا المسالك التي تربط المراكز الاستعمارية ببعضها البعض مثل طريق الترسانة/ تينجة عبر وسط المدينة وقفلة/ تينجة.

ولعلّ ندرة المباني الصلبة التي تعود إلى الفترة الاستعمارية بهذه المناطق مؤشر مادي على سياسات العزل والتجاهل التي حكمت تكوين المدينة في علاقتها بالجماعات المحلية، بما يجعلنا إزاء تحضّر استيطاني قائم على التمايز والتراتب بل والفصل الإثني.

وإذا غضضنا الطرف عن قبطنة في مراكزهم الريفية وركّزنا على أولئك الذين احتشدوا حول المدينة فسنجد أنه وجودهم الاجتماعي بدأ يتشكّل من جديد في إطار فقدان السند الذي كانت تمنحه المرجعية العروشية والعجز عن الاندماج في المدينة الجديدة اقتصاديا وحضرية، حيث لم يكن الاستخدام في المشاريع الإنشائية والاقتصادية الاستعمارية سوى امتياز لأقلية محدودة منهم بما أنّ الاستعمار قد فتح باب استيراد العمالة من خارج البلاد مقدّما تشجيعات مغرية للاستيطان.

وفي الحقيقة لم يكن لقبطنة ولا لغيرهم من السكان المحليين من حظّ لمثل هذا الاستخدام إلّا لما كانوا يمثّلونه من قوّة عمل رخيصة، ورغم ذلك فقد كان حضورهم محدودا، ففي سنة 1914 كان عدد العمال من الأهالي بترسانة سيدي عبد الله، المستقرّ الأصلي لعرش قبطنة وأكبر مشغل للعمالة، في حدود

91) Bourdieu (P.) et Sayad (A. Malek), *Le déracinement, La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, France, Minuit, 1964, p. 20.

205 من مجموع 1055 عامل، أي في حدود الخمس أكثرهم تقريبا غير مرسمين يتألفون من عمال موسمين ووقتيين⁽⁹²⁾، وقد ظلوا يمثلون أقلية حتى بعد ارتفاع عددهم ليصل إلى 715 من مجموع 1772 عامل بعيد انتهاء الحراب العالمية الأولى⁽⁹³⁾ لأن أولوية الانتداب كانت دائما للفرنسيين، حتى أن الصحافة الفرنسية لا سميا الجهوية منها قد أبدت قلقها مما أسمته "التهديد العربي"، ودعت السكان الفرنسيين بـ"قيري فيل" إلى التضامن مع العمال الفرنسيين الذين باتوا مهددين بمنافسة السكان المحليين⁽⁹⁴⁾، وهو ما يعكس هشاشة الوضع المهني لشريحة العمال المحليين بالترسخانة، لذا ليس من الغريب أن يكونوا أكثر من غيرهم معرضين للطرد بأنواعه، ففي إطار سياسة تسريح العمال التي انتهجتها البحرية الفرنسية انطلاقا من سنة 1922، ومن جملة 150 عامل تم التخلي عنهم في شهر جوان من السنة نفسها، كان بينهم 127 تونسيا مقابل 23 فرنسيا فقط⁽⁹⁵⁾.

لا يهدف العرض أعلاه إلى توصيف هذه الفئة العمالية ولا إلى تحديد علاقتها بالرأسمالية الاستعمارية، إنما ما نريده هو إبراز انتقال قسم من الجماعات المحليّة من نمط زراعي- بحيري تقليدي إلى نمط رأسمالي صناعي قائم على نظام الأجر من حيث هو "علاقة لا شخصية بين رأس المال والعمل"⁽⁹⁶⁾، ليتغيّر بذلك ليس فقط منطق العمل وسياقاته التقنية والاجتماعية، وإنما أيضا شروط الحياة نفسها بعدما حلت القيمة النقدية للشخصية المجردة محلّ القيم القديمة⁽⁹⁷⁾.

مما لا ريب فيه أنّ العنصر المحلي لا يعني حتما "القباطنة" ولا حتى غيرهم من التكوينات العروشية المجاورة، وإنما من كانت تسميهم الإدارة الاستعمارية الأهالي Les indigènes وليس من العسير إدراك الأصول العروشية

92) Hamza (Hassine-Raouf), «Dualité ethnique et mouvement ouvrier en société coloniale ; Etude de cas: L'Arsenal de Ferryville (1908-1939)», in Syndicat et société, Cahier du CERES, Série Sociologie, N°14, Tunis, 1989, p. 156.

93) Ibid, p.163.

94) Ibid., p.155.

95) Ibid, p.155.

96) Bourdieu (P.), Sociologie de l'Algérie, PUF, 1958, p.120.

97) Hamza, op.cit, p.163.

والجهوية للعديد منهم انطلاقاً من ألقابهم، حيث خلق مشروع الترسانة تيار نزوح نشيط جرف كثير العائلات، ولكن القباطنة شكّلوا جزءاً مهماً من قوة العمل المحليّة في هذه المؤسسة، وإنّ نبشاً سريعاً في ذاكرة "القباطنة" اليوم سيكشف مدى ارتباط تاريخ عديد العائلات بالترسانة.

ولقد كوّن القباطنة جانباً أساسياً من هذه الصورة القائمة للعمالّة المحليّة بالترسانة، بل إنهم كانوا جانبها الأشدّ قتامة لأنهم حرّموا حتى من نيل امتياز لمثل هذا الاستخدام في مؤسسة أنشئت فوق أرضهم.

غير أنّ المعاني الحقيقيّة لهذه التغيّرات لا يمكن إدراكها دون ربطها بالحراك الجديد الذي أفضى سريعاً إلى التمرّكز في مجال حضريّ، ورغم أنّ ذلك لم يكن في الحقيقة سوى عبارة عن تكديس لحشود من البشر كما تشهد على ذلك المورفولوجية السكنية المحلية الناشئة، فإنّه قد خلق وضعاً جديداً شرعت فيه الهيكلّة التقليديّة تتفسّخ إذ أنّ العشيرة تتحلّ في المدينة (98). وهنا تتجلّى التأثيرات العميقة لما سمّاه "بالونديا" دينامية الهيمنة - التبعية Dynamisme de domination-subordination (99)، إذ أنّها تتعدّى الفضاء ووسائل الإنتاج والسكن ومختلف شروط الحياة المادية لنطال المعيش اليومي والأنساق الرمزية بشتّى أشكالها كاللغة واللباس وحتى الأطعمة والاحتفالات التي راحت تهتزّ بعدما أخذت الثقافة الأوروبية تتسرّب مع توافد الأوروبيين، إذ لا ننسى أنّ هؤلاء كانوا يؤلّفون الأغلبية الساحقة بما جعل "فيري فيل" المدينة الأكثر فرنسية على حدّ وصف صحيفة "صدي بنزرت" L'Echo de Bizerte (100).

وسواء كان الأمر إقصاء وعزلاً أم إدماجاً واستغلالاً طبقاً لتطوّر السياسات الاستعمارية، فقد فرض النموذج الثقافي الأوروبي نفسه لتطويع الثقافة المحليّة وإعادة قولبتها بالعنف المادّي حيناً وبالعنف الرمزي أحياناً. ضمن هذا المنظور من التحليل لا يمكن أن نتغافل عمّا مارسه المدينة الحديثة الناشئة من تأثير في تمثّل الفضاء وتقسيمه بالنسبة إلى الأهالي، وعن

98) DuVignaud (Jean), *Lieux et non lieux*, Edition Galillée, 1977, p.21.

99) Voir Balandier (G.) «Sociologie de la colonisation et relation entre sociétés globales», *Cahiers internationaux de sociologie*, vol 17, juillet-décembre 1954.

100) L'Echo de Bizerte, N°21, 29 Avril 1911.

نتائج استخدام بعض هؤلاء في الترسانة وتجند بعضهم الآخر في الحروب للقتال تحت الراية الفرنسية، حيث تكفي الإشارة إلى ما أدى إليه ذلك من تغيير السلوك اللباسي على صعيد المجتمع ككل⁽¹⁰¹⁾، وعلى صعيد هذه الجماعات المحلية تحديداً.

غير أنّ هذه الوضعية لا تعني مجرد تشكّل ثنائية ثقافية قد توهم بتوفر حدّ أدنى من التجانس الوظيفي يسمح للجماعة المحلية بالتعبير عن هويتها عبر الاعتراف الثقافي كما كان يدعو إلى ذلك "توكفيل" Tocqueville بالنسبة إلى الجزائر، وإنّما كان الأمر بمثابة مسار تفتت داخلي لا ندرك منه سوى تمظهراته المادية في أبعادها السياسية كعدم تمثيل الجماعة المحلية، بصفتها تلك، في المجالس البلدية المتعاقبة، وفي أبعادها الاقتصادية، كالاستئثار بأفضل الوظائف والأراضي، فضلاً عن أبعادها الحضرية كما يبدو من خلال حصر النسيج المعماري المشكّل للمدينة في الأوروبيين.

والئن كانت هوية الجماعة لا تتفصل عن العلاقة بالغيرية *L'altérité*⁽¹⁰²⁾، فإنّ اللاتكافؤ بين الجماعة المحلية وساكني المدينة من الأوروبيين قد جعل من احتكاك الثقافة المحلية بالثقافة الأوروبية المهيمنة لا يحمل أيّ معنى من معاني التواصل والتفاعل، فقد قوبلت بالتجاهل والإنكار كآلية أولية لتسويق الإلغاء والتفتت. وتقدّم لنا مجموعة البطاقات البريدية المتعلقة "بفيري فيل" والتي كان يتمّ تداولها صورة عن هذا الموقف، حيث لا نعثر فيها على أيّ تمثيل للجماعات المحلية سواء كان في سكنها أو عاداتها أو في أي مشهد من حياتها اليومية، ربّما لأنها لم تكن تجسّد الصورة المخيالية لما كان ينبغي أن تكون عليه بالنسبة إلى الثقافة الأوروبية، فلا مدينة عتيقة لها ولا ألبسة خاصة بها ولا أية مظاهر إثنوغرافية تستحقّ التوثيق، ومن ثمة الاعتراف بها بوصفها شواهد ذات دلالة حضارية خاصة بالنسبة إلى تصنيفات الثقافة الأوروبية ونظرتها إلى الآخر.

101) Golvin (L.), *Aspects de l'artisanat en Afrique du Nord*, Paris, PUF, 1957, p. 36.

102) Lipiansky (Emond-Marc), «Communication interculturelle et modèles identitaires», *Identités, cultures et territoires*, Sous la direction de Saez (Jean-Pierre), Paris, Desclée De Brouwer, 1995, p. 35.

صحيح أنّ المجموعات التقليدية كثيرا ما اضطلعت، خلال الفترة الاستعمارية، بدور الملاذ ووظيفة الحماية بالنسبة للإنسان المغاربي كما لاحظ "ديفنيو" مستعيذا ما ذكره "بيرك" ⁽¹⁰³⁾. ولكن ذلك لا يعني استمرارها بوصفها بنية متماسكة، وإنما يعبر عن رد فعل ضدّ العزل والتهميش، لذلك فعندما تتوفر شروط الاندماج المهني والاجتماعي البديلة يتمّ السعي إليها، وهو ما حدث مع عمال الترسانة من السكان المحليين، إذ لم تمنعهم انتماءاتهم التقليدية من اللجوء إلى أطر جديدة ينظمون فيها، فرغم هشاشة وضعهم المهني وتهميشهم حتى من قبل النقابات الفرنسية، فقد راحوا يظهرون على مسرح الأحداث معبرين عن هوية مهنية متقاطعة مع الهوية الوطنية، من ذلك حضور أربعين منهم في التجمع الذي التأم في غرة ماي 1919 صحبة العمال الفرنسيين إذ شاركوا في الاحتفال في شوارع المدينة منشدين نشيد الأممية، وقد أخذوا الكلمة مطالبين بإدراج مطالبهم ضمن جدول عمل الاجتماع تماما مثل مطالب العمال الفرنسيين ⁽¹⁰⁴⁾.

من الواضح تأثير الطابع العمالي لـ "فيري فيل" في تنمية الشعور المدني والسياسي للجماعات المحلية، ولكن حتى خارج هذا السياق فقد كان الأمر متشابها ولا أدل على ذلك من تنامي وعي صيادي البحيرة من منزل عبد الرحمان ليتبلور في شكل جمعية مهنية بادروا بتأسيسها سنة 1927 مختارين محمد بن سليمان مراد أمينا عليهم ⁽¹⁰⁵⁾، وهو ما فعله أيضا صيادو بنزرت بتأسيسهم، في العام نفسه، جمعية مماثلة تقلد أمانتها الحاج قاسم بن محمد الحناوي ⁽¹⁰⁶⁾، وفي الحالتين تعدت وظيفة هذا الهيكل مجرد الدفاع عن المصالح المادية للصيادين وتنظيم الصيد وتسويق المنتج لتشمل التضامن والتعاون بين الأعضاء في مواجهة ما يتعرضون له من حوادث وأمراض وحصار، ليتحول بذلك إلى إطار حياة جمعية ومرجعية انتماء.

103) Duvignaud (J.), **Chebika**, Tunis, Ed. Cérès, 1994, p.351 .

104) Hamza, **Op.cit**, p.165.

105) **Le Journal Officiel**, N°42, 25 mai 1927.

106) **A.N.T.**, Série E 509, do. 103, pc. 10.

خاتمة

شكّلت البحيرة والجماعات المحليّة التي استوطنت ضفافها نمطا بيئيا أنثروبولوجيا متوازنا إلى حدّ كبير، حيث ظلّت التدخّلات التي تعرّضت لها البحيرة محدودة بفعل انحصار قيمتها فيما تختزنه من ثروة سمكية لم يتمّ استنزافها ليس فقط بسبب بساطة التقنيات التقليديّة للصيد البحيري، وإنما أيضا لضعف الترويج في ظلّ مجتمع تقليدي قائم على الكفاف لا يظهر فيه الصيد إلّا بوصفه مكملًا للنشاط الأساسي الذي هو الزراعة والرعي.

ورغم امتداد ضفاف البحيرة وانتشار التجمّعات البشرية حولها، فإنّ ذلك لم يؤثّر كثيرا على ما يبدو في خصائص هذا الموقع، فباستثناء الضفاف الشماليّة والشرقيّة حيث تقوم مدينة بنزرت تحيط بها بلدتا منزل جميل ومنزل عبد الرحمان، فإنّ النواحي الغربيّة والجنوبيّة كانت خالية من أيّة نسيج معماري صلب رغم وجود جماعات اجتماعية ذات كثافة معتبرة، ذلك أنّ اتّخاذ الدوّار نمطا من الانتظام في الفضاء بديلا عن القرية والمدينة والُدشرة وجميعها ذات مبان صلبة المواد، قد أتاح نوعا من الاستقرار المتوائم مع طبيعة البحيرة.

لكن مع التدخّل الاستعماري ستفكّك هذه المنظومة تفكّكا تامّا لتصبح أثرا بعد عين، فقد أسندت إلى البحيرة وظائف جديدة تتناسب مع قيمتها الاستراتيجية لتصبح موضوع استغلال مكثّف ماء ويايسة، مدنيا وعسكريا. من هنا تمّ ربط الصيد فيها بالسوق عبر التصدير الداخلي والخارجي لمنتوجها من الأسماك، وذلك في إطار الاحتكار الاستعماري للصيد البحيري. كما أنّ المشاريع الاستعمارية على ضفاف البحيرة اقتضت إعادة تشكيل المجال البحيري عبر ردم بعض الأذرع المائيّة وتوسيع القنال وتعميقه ممّا أثر في التيارات البحرية والتداخل بين اليايسة والماء.

في خضمّ هذا السعي المحموم إلى الهيمنة على البحيرة، تمّ العمل على إزالة كلّ العقبات التي كان من أهمّها وجود السكّان المحليّين، فكان أن تمّ تشديد آليات الرقابة على كلّ أصناف الصيد البحيري بعدما كان يكاد يكون حرّا. مقابل ذلك فرض احتكار رأسمالي عسكري على البحيرة "أحال شريحة

الصيادين المحليين على الفقر والاحتياج المحقق" (107)، بل إن بعضهم قد فقدوا أيضا مرجعيتهم الترايبية ليمتد إعادة تجميعهم وتوزيعهم وإسكانهم، وبالتالي منحهم هوية جديدة منبثة عن ذاكرتهم البحرية، وكأنّ المستعمر قد اهتدى غريزيا إلى القانون الإتنولوجي الذي يعتبر أنّ إعادة تنظيم السكن، الذي هو الانعكاس الرمزي للبنى الأكثر أساسية للثقافة، يؤدي إلى تغيير معمّم للنظام الثقافي" (108).

إنّ قيمة هذا التحول الذي مسّ البحيرة ونمط الحياة حولها منذ ما يزيد على القرن تكمن أهميته في أنه خلق وضعاً هيكلياً لا يمكن تجاهل تأثيراته البنيوية اليوم، فعسكرة البحيرة والمراكز الحضرية التي أنشأت حولها وإعادة توزيع بعض المجموعات البشرية مثّلت إرثاً عقارياً واقتصادياً وسوسولوجياً مازالت معالمه باقية مثيرة تحديات عمرانية واقتصادية على الصعيد التنمية في هذه المنطقة.

(107) فينبي دوكتون (بول)، مرجع مذكور، ص 171.

Bourdieu (P.) et Sayad (A. Malek), *op.cit.*, p.26. (108)